اقتصاد

الأردن يعزز مخزونه من القمح

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

رفع الأردن رصيده من احتياطي مادة القمح إلى أكثر من 11 شهرا والشعير إلى حوالي 10 أشهر، في إطار سياساته الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي والمحافظة عليه عند أعلى الحدود الآمنة. وقال مسؤول حكومي لـ«العربي الجديد» إنه طُرحت، خلال الأشهر الماضية، عدة مناقصات لشراء مزيد من كميات القمح والشعير من الأسواق العالمية لتعزيز المخزون الاستراتيجي من هاتين المادتين، إذ أن الكميات المتحوط عليها تشمل المخزنة في الصوامع وأخرى متعاقد عليها من مناشئ مختلفة تورد للبلاد ضمن المواعيد الزمنية المتفق عليها. وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن الأردن يشتري تقريبا ما لا يقل عن 95% من احتياجاته من مادتي القمح والشعير من الأسواق العالمية لعدم وجود إنتاج محلي، وهو يطرح مناقصات باستمرار لتأمين المخزون من هاتين المادتين بما يضمن وفرة الخبز وكذلك الأعلاف لمربي الثروة الحيوانية. وأضاف أن معظم الكميات تُستورد من رومانيا وبعضها من الولايات المتحدة والجبل الأسود وروسيا وغيرها، تبعا للشركات المتقدمة للمناقصات من خلال وكلائها. وطرحت وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية المكلفة بتأمين المخزون من هاتين المادتين عطاء لشراء كمية 100 ألف طن أو 120 ألف طن شعيراً بالإضافة إلى 100 ألف طن أو 120 ألف طن من القمح. ومعظم المناقصات التي تُطرح تشتمل على شراء كميات تتراوح بين 50 ألفاً و200 ألف طن في كل منها، وتُحال على أفضل الأسعار المقدمة والمواصفات المطلوبة والفترات الزمنية المحددة للشحن بما يحافظ على المخزون بشكل مستمر. ولم تنجح المساعي الحكومية في زيادة كميات الإنتاج المحلي من مادتي القمح والشعير المتواضعة جدا وتكاد لا تذكر نظرا لعزوف المزارعين والمستثمرين عن الزراعة لعدة أسباب، أهمها تراجع المواسم المطرية في معظم السنوات وارتفاع كلف الإنتاج وتوجه البعض للاستثمارات العقارية والتجارية بدلا عن الزراعية. وتحفيزا للمزارعين، أعلنت الحكومة سابقا شراء القمح والشعير من الإنتاج المحلي بأسعار مرتفعة وتزيد بكثير عن الأسواق العالمية، لكن ذلك لم يحفز على الزراعة.

وقال المسؤول الحكومي في سياق تصريحاته لـ«العربي الجديد» إن استهلاك الأردن من مادة القمح يتجاوز مليون طن سنويا حيث ارتفع بشكل كبير بسبب استضافة الأردن 1,3 مليون لاجئ سوري وأعداداً أخرى من جنسيات عربية بسبب الاضطرابات التي تشهدها بلادهم. وبين أن الحكومة تواصل بناء مزيد من الصوامع لزيادة الاستطاعة التخزينية بحيث تصل إلى أكثر من مليوني طن، ما يرفع كفاية المخزون خلال السنوات القليلة المقبلة بما يتجاوز 20 شهرا. وتدعم الحكومة أسعار القمح المباع للمطاحن إلى المحافظة على استقرار أسعار الخبز المحددة بـ32 قرشا للكيلوغرام من الحجم الكبير و40 قرشا للحجم الصغير، وذلك ضمن حزمة الأمان الاجتماعي الموجهة لدعم المواطنين وتخفيف الأعباء عنهم في مقابل ارتفاع التضخم وتراجع مستويات المعيشة. كما تقدم الحكومة دعما مباشرا للأعلاف المباعة لمربي الثروة الحيوانية، وتحديدا الأغنام، لتحفيز المزارعين وتخفيف الأعباء عنهم. وتقدر تكلفة دعم القمح والشعير والأعلاف لهذا العام بحوالي 360 مليون دولار رُصدت في موازنة الدولة.

حقيبة يد نسائية بنصف مليون دولار

قد يكون سعر حقيبة يد نسائية جلدية بقياس 15 × 20 سنتيمتراً معادلاً أحياناً لسعر سيارة صغيرة، إذ باتت هذه الإكسسوارات من حقائب اليد الفاخرة في سنوات قليلة مرغوبة جداً إلى حدّ تَحَوُّلها استثماراً مالياً، ونشوء سوق موازية في هذا المجال، حتى إن سعر بعضها يبدأ من 100 ألف دولار وصولاً إلى نصف مليون دولار. ولم تعد المجلات النسائية مثلاً، في العامين الأخيرين، تتحدث عن «امتلاك» أو «وضع» أو «شراء» هذه الحقيبة أو تلك، بل أصبحت تستخدم تعبير اختيار حقيبة «للاستثمار» فيها. وحسب «فرانس برس»، توضح نجمة الشبكات الاجتماعية، ماي بيرتلو، المتخصصة في السلع الفاخرة المستعملة ومديرة المنتجات في «فينتد» لوكالة فرانس برس أن قيمة بعض الحقائب تزيد أحياناً «فور الخروج من المتجر».

(مايك كيمب/Getty)

أخبار مختصرة

صعود مؤشر بورصة قطر

أغلق مؤشر بورصة قطر، في ختام جلسة تداولات أمس الأحد، مرتفعا بـ79,250 نقطة، ليصل إلى مستوى 9690 نقطة، بنمو بلغت نسبته 0,82% عن الجلسة السابقة. وجرى خلال التعاملات تداول 164 مليونا و119 ألفا و956 سهما، بقيمة 419,92 مليون ريال (115 مليون دولار)، نتيجة تنفيذ 11 ألفا و504 صفقات في جميع القطاعات. وصعدت في الجلسة أسهم 38 شركة، بينما انخفضت أسعار 10 شركات، وحافظت شركتان على سعر إغلاقهما السابق. وبلغت القيمة السوقية للأسهم نحو 564,36 مليار ريال، مقارنة بحوالي 560,12 ملياراً في الجلسة السابقة.

تباين مؤشرات الكويت

تباينت مؤشرات بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس، ليغلق مؤشرها العام على ارتفاع 0,15%، ليبلغ مستوى 7043,71 نقطة. وجرى تداول 219,7 مليون سهم عبر تنفيذ 11789 صفقة بقيمة 36,8 مليون دينار (نحو 128,8 مليون دولار). من جهة أخرى، تراجع مؤشر السوق الرئيسي بـ9,70 نقاط، ليبلغ مستوى 5975,84 نقطة، من خلال تداول 138,3 مليون سهم، بقيمة 13 مليون دينار كويتي (نحو 39,6 مليون دولار). كما صعد مؤشر السوق الأول بنسبة 0,21%، ليبلغ مستوى 7667,03 نقطة من خلال تداول 81,4 مليون سهم، عبر تنفيذ 5175 صفقة بقيمة 23,8 مليون دينار.

3629 شركة صناعية في بورصات الصين

ذكرت الجمعية الصينية للشركات العامة أن إجمالي شركات الصناعات التحويلية المدرجة في سوق الأسهم المحلية بلغ 3629 شركة حتى نهاية مارس/آذار الماضي.

وتركز الغالبية العظمى من الشركات على التصنيع ونقل المعلومات والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن البيع بالجملة والتجزئة. وأفادت البيانات الصادرة عن الجمعية، وفق وكالة شينخوا، أمس، أن 2272 من هذه الشركات مسجلة في بورصة شنغهاي و2851 شركة في شنتشن و247 شركة مدرجة في بكين.

حملات المقاطعة ومستقبل الشركات العالمية

مصطفى عبد السلام

تجد حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية وسلع الدول والشركات الداعمة للاحتلال دعماً قوياً هذه الأيام، ليس فقط داخل الدول العربية والإسلامية، كما جرت العادة منذ انطلاق عاصفة الأقصى، ولكن في عقر دار تلك الشركات، أي داخل الولايات المتحدة وغيرها من دول الاقتصادات الغربية. ومن هنا نلحظ أن الأمر الأكثر قلقاً لكبريات الشركات العالمية والأسواق الغربية، بل ولصانع القرار، لا يكمن في الخسائر المتلاحقة التي تتعرّض لها تلك الشركات، وفي مقدمتها الأميركية والأوروبية التي أعلنت دعمها لقوات الاحتلال في حربه الإجرامية على أهالي غزة، بل الخطر الأكبر يكمن في التغير الجوهري الذي طرأ على اهتمام ومزاجية شريحة عملاء تلك الشركات، سواء كانوا مستهلكين لخدماتها، أو مستثمرين.

فطلبة الجامعات الأميركية والأوروبية باتوا رقماً صعباً في حملات المقاطعة للشركات الداعمة للاحتلال، وفي مقدمتها ستاربكس وماكدونالدز، والطلبة باتوا يمتلكون الوعي الكافي بخطورة ما تقوم به تلك الشركات لخدمة إسرائيل، سواء في صورة تقديم دعم مباشر لجنود الاحتلال، أو مواصلة الاستثمار في اقتصاد إسرائيل، أو تمويل الشركات المنتجة لأسلحة يجري استخدامها في جريمة الإبادة الجماعية لأهالي غزة. وبإلقاء نظرة على الفيديوهات التي تبث على «تيك توك» أو وسائل التواصل، فإنك تصاب بالدهشة عندما يخرج علينا أطفال صغار لا يتجاوزون سن العاشرة في دول مثل الدنمارك والنرويج وإسبانيا وأيرلندا والنمسا، بل وداخل أشد الدول دعماً لإسرائيل، وهم يعلنون بفخر مقاطعة سلاسل مطاعم الوجبات السريعة والمياه الغازية التي تساعد الاحتلال في قتل أطفال غزة. هذه التطورات المتلاحقة التي تشهدها الجامعات الأميركية التي هب طلابها مدافعين عن قضية فلسطين، وتصاعد حملات المقاطعة، هي التي دفع كبار المستثمرين إلى التخلص من أسهمهم في شركة عملاقة وهي ستاربكس، وهو ما تترجمه الأرقام التي كشفت عن فقدان ستاربكس نحو 38 مليار دولار من قيمتها السوقية، وتراجع سهمها في وول ستريت بأكثر من 31%، منذ انطلاق دعوات المقاطعة. تكرر الأمر مع شركات أخرى منها ماكدونالدز. في تقديري أنه لو تواصلت حملات المقاطعة شهوراً أخرى لا نستبعد تعرّض الشركات الداعمة للاحتلال لهزات مالية، ربما تصل إلى حد إغلاق العديد من فروعها حول العالم، كما حدث مع كنتاكي في ماليزيا، وربما الإفلاس، خاصة أن المستثمرين يهربون من أسهم تلك الشركات، مع اتساع رقعة تظاهرات الطلاب في الجامعات الأميركية، والتي مثّلت ضغطاً إضافياً على تلك الشركات.

الإسرائيليون يتأهبون لغلاء العديد من السلع بسبب المقاطعة التركية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يتأهب الإسرائيليون لارتفاع أسعار العديد من السلع بسبب المقاطعة التركية لإسرائيل. ويشرح موقع كالكاليست الإسرائيلي أن المفهوم الذي سمح بالإدمان على المنتجات التركية الرخيصة انفجر فجأة بعد خطوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بقطع التجارة مع إسرائيل، وتحديداً عندما كانت الصناعة الإسرائيلية في حالة انحسار. ويقول الموقع الإسرائيلي: «الضرر العميق سنلمسه قريباً». ويلفت الموقع إلى أن عواقب المقاطعة التركية لإسرائيل ستصل قريباً إلى جيوب الإسرائيليين، وستنحصر واردات المواد الخام الأساسية للصناعة، وسترتفع أسعار السلع الأساسية، وقد ترتفع أسعار الشقق، وكذلك أسعار المواد الغذائية. كل هذا إلى جانب علامات الاستفهام التي تحيط باستيراد النفط إلى إسرائيل والذي يمر عبر تركيا.

وحسب «كالكاليست»، تضمنت سياسات حكومات بنيامين نتنياهو في العقد الماضي إزالة الرسوم الجمركية التي كان من المفترض أن تحمي الصناعات الأساسية، ما أسقط بصورة متكررة المصانع وخطوط الإنتاج على مذبح الواردات الرخيصة من تركيا.

ويتابع الموقع: «على الصناعيين والمستهلكين أن يرسلوا أكاليل الشوك إلى وزراء حكومات نتنياهو الذين أغمضوا أعينهم عن هذه الأزمة». وأضاف الموقع الإسرائيلي: «لقد اعتقدوا أنه حتى بعد أزمة أسطول الحرية في عام 2010، التي قُتل خلالها 13 مواطناً تركياً، لن يُلحق أردوغان الضرر بعلاقاته التجارية مع إسرائيل، وأنه حتى في الأزمة الحالية في غزة، سيكتفي بالمصطلحات السامة والتهديدات الفارغة، ولكن حتى في هذه الحالة، تحطمت الآمال الإسرائيلية، وكان قرار تركيا بوقف العلاقات التجارية بمثابة مفاجأة كاملة في إسرائيل». ويعتبر الموقع أن عواقب المقاطعة التركية لإسرائيل تلوح في الأفق، وسوف تشعر بها إسرائيل في الأيام المقبلة. وحتى قبل الحرب، كانت الصناعة الإسرائيلية تعاني نقصاً حادّاً ومستمرّاً لنحو 12 ألف عامل محترف. ومنذ بداية الحرب، اشتدت هذه المعاناة. وتُضاف إلى ذلك القيود المفروضة على دخول آلاف الفلسطينيين إلى المناطق الصناعية وأماكن العمل في إسرائيل، وضرورة تقديم العديد من العمال الآخرين للخدمة الاحتياطية الممتدة.

مال وسياسة

الصراع يحتدم على ثروات السودان: حرب المصالح

اشتد الصراع بين القوى المتحاربة بتشجيع من أطراف خارجية على ثروات السودان المعدنية التي باتت وقوداً لتأجيج الحرب

روما ـ **إبراهيم عثمان**

أكثر من عام على بدء الحرب الأهلية التي أتت على الأخضر واليابس ودمرت البنية التحتية وأنشطة الاقتصاد في السودان، الذي يشهد تنافساً من قبل القوى المتحاربة وأطراف خارجية على ثرواته المعدنية، بما يعكس حالة من السباق المحموم على الاستحواذ على هذه الموارد الحيوية. ويُظهر هذا السباق للمصالح كيف تجتاح التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المشهد الدولي، حيث يُنظر إلى السودان باعتباره مصدراً رئيسياً للثروات المعدنية والمعادن النفيسة، مما يجعله محط أنظار العديد من الفاعلين العالميين، سواء كانوا دولاً أو شركات عالمية، تسعى لتحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية في هذا السياق متسارع الإيقاع.

صفقة اقتصادية

تعليقاً على تلك التطورات، ذكر الباحث الإيطالي جوزيبي دينتيتشه، رئيس ديسك الشرق الأوسط بمركز دراسات السياسة الدولية بروما (CESPI)، أن «الحرب الأهلية في السودان تشكل صفقة كبيرة للغاية بالنسبة للفاعلين الخارجيين من وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وذلك بالنظر إلى كونها ثالث أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، ولدورها المهم في الأوضاع الأمنية المعقدة في القارة السمراء والشرق الأوسط». وتابع دينتيتشه، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، أن «الصفقة الاقتصادية الهائلة لتلك الحرب تتمثل في أنها تشهد تداخل فاعلين كبار فيها، مثل روسيا والإمارات، من خلال كيانات تمارس أنشطة غير مشروعة، مثل مجموعة فاغنر السابقة، وشركات مقاولات تعمل على وجه الخصوص في مجال استخراج المعادن الثمينة والأراضي النادرة، وهو القطاع الذي يحظى باهتمام بالغ من قبل لاعبين عالميين آخرين، مثل الصين والهند ودول الخليج الأخرى». ووفق تقديرات الباحث الإيطالي فإن «الهيمنة على هذه الثروات، التي لم تعد تقتصر فقط على النفط أو الغاز، وامتدت للذهب والكوبالت والنحاس، تشهد سباقاً عالمياً لاستغلالها، وعلى وجه الخصوص الذهب الذي تتميز به البلاد، وذلك في إطار أجندتها الوطنية التي تهدف إلى تنويع اقتصاداتها، وهو الجانب الذي نراه بقوة في حالة الإمارات والصين». وأشار إلى أن «الملمح الاستراتيجي للحرب الأهلية يتمثل في وضع السودان بصفته لاعباً محورياً في توازنات البحر الأحمر، أولاً بالنظر إلى الدور المستقبلي الذي من الممكن أن تلعبه موانئه، وثانياً استخدام الشركات التي تمارس أنشطة غير قانونية، خاصة في عمليات تهريب الذهب، والتي تشهد اهتماماً من قبل الإمارات وروسيا على وجه الخصوص، بالسيطرة على مثل تلك المعادن الاستراتيجية».

وختم بقوله إن «هذه الحرب بذاتها تشكل على وجه الخصوص عنصراً مهماً يخلق نوعاً ما من السباق نحو الاهتمام بحاضر ومستقبل البلاد، علاوة على كل ما بوسعها منحه أكثر من المصلحة الأولية للسودانيين أنفسهم. الخلاصة أن المباراة السودانية بالنسبة للاعبين الخارجيين ستكون عنصراً أساسياً من أجل تحديد ملامح العديد من الاستراتيجيات الأفريقية والإقليمية، وكذا في منطقة الخليج، حيث الإمارات مرشحة للعب دور أساسي في هذه الديناميات».

> تجارة الذهب تلعب دوراً حيوياً في تأمين الإيرادات للمتصارعين

تدخّلات لاعبين إقليميين

أما الكاتب والباحث الإيطالي جوزيبي غاليانو، رئيس مركز كارلو دي كريستوفوريس للدراسات الاستراتيجية، فقد علق على الملف من منظور آخر، حيث أكد أن «الحرب الأهلية في السودان تنتمي إلى ذاك النوع من الصراعات الداخلية التي يتعيّن بلورتها في سياق أوسع. وبالنظر إلى موقعه الجغرافي الاستراتيجي على البحر الأحمر، فقد حرصت دول الخليج على الارتباط بعلاقات تجارية وثيقة مع السودان». وتابع غاليانو، في تحليل نشرته صحيفة «نوتيتسييه جيوبوليتيكيه» الإلكترونية الإيطالية بتاريخ 27 إبريل/ نيسان الماضي تحت عنوان «دور الدول العربية الجائعة للذهب في السودان»، أن «أكبر الدول العربية استثماراً في السودان هي الإمارات من جهة والسعودية من جهة أخرى. ومنذ عام 2019، دعمت الدولتان العربيتان حكومة السودان، من خلال المساهمة بما يصل إلى ثلاثة مليارات دولار». وأضاف أن «عام 2022 شهد زيادة استثمارات الإمارات إلى ستة مليارات دولار. وكان الغرض الرئيسي من هذا التخصيص الكبير هو تطوير البنى التحتية لميناء أبو عمامة، وللطريق الرابط بينه وبين منطقة أبو حمد الزراعية، بطول 500 كيلومتر تقريباً. أما السعودية فقد استثمرت 3 مليارات دولار في قطاع التعدين».

وبحسب الكاتب والباحث الإيطالي، جوزيبي غاليانو، فإن «ثمة لاعباً آخر في رقعة الشطرنج السودانية المعقدة، إلى جانب الدول العربية، وهو إيران الداعمة للجيش السوداني الذي زودته بطائرات مسيرة وأسلحة. وبطبيعة الحال، فإن دعم إيران ما هو إلا ثمرة للإسناد المقدم إلى جميع المليشيات الموالية لطهران الموجودة في البحر الأحمر والبحر المتوسط»، مشيراً إلى «وجود فاعل آخر لا يقل أهمية داعم للجيش السوداني، هو مصر التي تربطها علاقات تاريخية بالسودان، وتعتبر من المشترين الرئيسيين للذهب المستخرج من مناجم السودان». ورأى غاليانو أنه «إذا كانت المحاولات الأميركية والأوروبية للوساطة بين الطرفين المتحاربين في السودان قد عجزت حتى الآن عن إيجاد حل، فإن ذلك يعود إلى الدول العربية ونفوذها الاقتصادي على كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. والشاهد هو أن دولاً خليجية، على وجه التحديد، ليست لديها أية نية لإيجاد حل للصراع في القريب العاجل، بالنظر إلى كونها أيضاً في منافسة قوية على استغلال موارد السودان».

قوات الدعم والإمارات

وفي تحليل نشره معهد دراسات السياسة الدولية بميلانو (ISPI) بتاريخ 24 إبريل/ نيسان، تحت عنوان «السودان: ديناميات صراع ومصالح عالمية وتحديات إنسانية»، ذكر الباحثان الإيطاليان لويجي تونينيللي ولوكا سافيولا أن «قوات الدعم السريع كانت قد بنت، قبل اندلاع الحرب الأهلية، شبكة واسعة لاستخراج الذهب، ومن ثم بيعه في الأسواق الدولية. وقد أثرت هذه العملية، التي كانت ثمرة للتعاون بين قوات الدعم السريع والإمارات ومجموعة فاغنر السابقة، الشخصيات السياسية والعسكرية في السودان على مدار سنوات».

وتابع تونينيللي وسافيولا أنه «إذا كانت قوات الدعم السريع وقائدها، الذي بات من أغنى رجال السودان، قد أثروا ومولوا عملياتهم العسكرية عبر تهريب الذهب من المناجم التي يسيطرون عليها إلى الإمارات مقابل الإمداد -الموثق على الرغم من النفي المتواصل- بالسلاح، فإن روسيا استخدمت إيرادات المعدن النفيس في تمويل حربها في أوكرانيا».

تأمين الإيرادات عبر الذهب

في السياق، ذكر خبير شؤون القرن الأفريقي والباحث في معهد «كلينجينديل» الهولندي للعلاقات الدولية، الإيطالي غويدو لانفرانكي، أن «عمليات استخراج وتجارة الذهب في السودان تلعب، في سياق الحرب الأهلية الراهنة، دوراً حيوياً في تأمين الإيرادات التي تحتاجها الأطراف المتحاربة لتمويل نفقات الحرب (الأسلحة ورواتب الجنود، إلخ) المرتفعة للغاية، ويمثل الذهب أحد المصادر الرئيسية التي يمكن من خلالها لكل من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع سداد تلك النفقات، التي يتعين سداد بعضها -الأسلحة على سبيل المثال- بالعملة الأجنبية.

وأوضح لانفرانكي، في حديث خاص لـ«العربي الجديد» أنه «ليس من المستغرب، بناء على ذلك، أن الأنشطة العسكرية لأطراف الصراع، وخاصة قوات الدعم السريع، كانت تهدف إلى السيطرة على بعض المواقع المهمة لاستخراج وتخزين وتجارة الذهب».

ومنذ بداية الحرب، على سبيل المثال، ووفقاً للخبير الإيطالي، سيطرت قوات الدعم السريع على منجم جبل عامر في شمال دارفور (أحد أكبر المناجم في البلاد) ومصفاة الخرطوم (التي أودعت فيها كمية كبيرة من الذهب والفضة بقيمة تقديرية تصل إلى 200-150 مليون دولار)، ومنطقة أم دافوق الحدودية بين جنوب دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى حيث تعد أحد المسارات التي يجري من خلالها تهريب الذهب السوداني إلى الخارج. وقبل اندلاع الصراع، وبحسب تقديرات خبراء القطاع، جرى تصدير ما بين 50% إلى 80% من الذهب السوداني بطرق غير قانونية، ومن المحتمل جداً أن تكون هذه النسبة قد زادت بشكل كبير منذ بداية الحرب.

دورية أمنية بمنطقة تجارية بمدينة القضارف في 3 إبريل 2024 (فرانس برس)

تدمير ممنهج للصناعة

كشفت وزيرة الصناعة السودانية المكلفة محاسن علي يعقوب عن تعرض القطاع الصناعي لتدمير ممنهج، خاصة في ولايتي الخرطوم والجزيرة، حيث بلغت خسائره أكثر من 90%. جاء ذلك لدى مخاطبتها ببرج الضمان الاجتماعي في بورتسودان، أول من أمس، الورشة الإعدادية لمؤتمر إعادة إعمار وتطوير الصناعة السودانية، تحت شعار «صناعة متطورة ومستدامة»، وتحت رعاية عضو مجلس السيادة الفريق أول ركن إبراهيم جابر، بحسب وكالة الأنباء السودانية (سونا).

مصر

احتفالات «شم النسيم» تكسر موجة مقاطعة الأسماك

أنهى إقبال المصريين على شراء الأسماك المملحة حملة دعمتها جهات رسمية والغرف التجارية لمقاطعة شراء الأسماك، استمرت نحو أسبوعين، لمواجهة غلاء الأسعار

القاهرة ـ **عادل صبري**

أقبل المستهلكون على شراء كميات هائلة من الفسيخ والرنجة (الأسماك المملحة)، خلال الأيام الماضية، استعداداً للاحتفال بأعياد الربيع (شم النسيم). واحتلت الوجبة الشعبية قوائم الطلبات في المراكز التجارية والأسواق الشعبية، رغم ارتفاع الأسعار بمعدل 50% عن نفس المستويات السائدة العام الماضي. عرضت سلاسل المحال الشهيرة المنتشرة في الأقاليم والعاصمة سعر كيلوغرام بطارخ الفسيخ البلدي بسعر يبدأ من 1800 جنيه ويصل إلى 2400 جنيه، وفسيخ بحيرة البرلس شمال الدلتا خفيف الملوحة بـ480 جنيهاً، والدمياطي بـ450 جنيهاً، في حين يتراوح سعر الملوحة البلدي التي تأتي من أسوان وجنوب الوادي من 240 إلى 360 جنيهاً (الدولار = نحو 48 جنيهاً). ترتفع الأسعار في المراكز التجارية والمحال الشهيرة التي تبيع الفسيخ والرنجة المحلية بنحو ضعف القيمة السائدة بالأسوق.

وأنهى إقبال المواطنين على شراء الفسيخ والسردين المملح حملة دعمتها جهات رسمية والغرف التجارية لمقاطعة شراء الأسماك، استمرت أسبوعين، لمواجهة غلاء الأسعار. يقبل المواطنون على تناول الأسماك الطازجة والمملحة بأنواعها عند الظهيرة، بعد إفطار يشمل البيض الملون و«الملانة» الحمص الأخضر، أو الفول الأخضر الطازج. يتشارك الأغنياء والفقراء في الاحتفاء بشم النسيم، إذ يحصل الجميع على إجازة مسجلة على جدران المعابد الفرعونية، وطُبقت مجدداً منذ 100 عام.

يبدي محمد شاهين، أحد الأسماء الشهيرة في تجارة الأسماك المملحة في العاصمة، مخاوفه من تراجع الطلب على الفسيخ، مع ارتفاع أسعار الأسماك وعدم سماح الحكومة باستيراد أنواع أجنبية. يقول شاهين إن الإقبال على شراء الفسيخ في يوم شم النسيم يظل أكبر سوق للطلب على الأسماك المملحة طوال العام، بينما تتراجع معدلات البيع في السنوات الأخيرة، مع تحول الوجبة الشعبية إلى ترفيهية يقبل عليها عشاق الأسماك المملحة في المناسبات الاجتماعية الخاصة، أو عند الاشتياق إليها بشدة.

ويقول محسن الهلوتي، وهو أحد تجار الأسماك النازحين إلى مدينة الجيزة، غرب العاصمة، من مصب فرع النيل بدمياط «العربي الجديد» إن الإقبال على شراء الفسيخ لم يتراجع كثيراً من حيث عدد المستهلكين، لكن تراجع من حيث الكمية، لأن عشاق الفسيخ والسردين لن يتخلوا عن وجبتهم المفضلة. ويشير الهلوتي إلى أنّ ظاهرة الشراء شهدت تغيراً في الطلب. ويبين وجود تغير في طلب الكميات، حيث كانت العائلات تتجمع لتناول الوجبة الشعبية يوم شم النسيم، فتتعاقد على الشراء مع الباعة، قبل الإجازة بيومين على الأقل، وكانت المشتريات تصل إلى ما بين 5 و10 كيلوغرامات من مختلف الأصناف، بينما الآن يطلب المشترون كميات قليلة، دفعت المحال إلى تجهيز وجبات محدودة تباع بالغرام. يؤكد الهلوتي أن الرائحة النفاذة للفسيخ والسردين تستدعي تناول الوجبة في الهواء الطلق بالحدائق والأماكن الفسيحة، بينما يفضل الناس حالياً تناولها في بيوتهم صغيرة الحجم، ما يدفعهم للجوء إلى طلب «تشفية» الأسماك المملحة (أي تنظيفها) لتناولها خالية من الأشواك. انتشرت ظاهرة بيع الوجبة الشعبية بعبوات تبدأ بوزن يتراوح بين 250 غراماً وألف غرام، بعضها ينقع في زيت الطعام أو الزيتون، للحفاظ عليه من التلف السريع وتخفيف حدة الملوحة.

متجر أسماك مملحة في نبروه، شمالي مصر، إبريل 2023 (خالد دسوقي/ فرانس برس)

العراق

تحديات تؤخر إقرار الموازنة أبرزها العجز

بغداد ـ **أحمد عبد**

تواجه الدولة العراقية تحديات كبيرة في ظل تأخر إقرار موازنة الدولة الاتحادية لهذا العام 2024، والبالغة نحو 228 تريليون دينار (الدولار = 1,320 ألف دينار) على الرغم من انقضاء خمسة أشهر من هذا العام، وانعكس هذا التأخير على تعطل المشاريع الخدمية والبنية التحتية البالغة حوالي ألف و300 مشروع تمت إضافتها إلى جداول الموازنة وبنودها. ودخلت الدولة الشهر الخامس من السنة من دون موازنة، رغم أن قانون رقم 16 لسنة 2009 ينص على أن الموازنة تعد قبل ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية. وأكد مسؤولون عراقيون أن جميع القطاعات الخدمية بما فيها الصحية والتعليمية تعاني عدم الإنفاق وتأخر الكثير من التخصيصات المالية المتعلقة بالمشاريع الخدمية والاستثمارية. فيما كشفت مصادر سياسية عن أن التصويت على بنود الموازنة سيتم في مجلس الوزراء قريباً، ليتم إرسالها إلى البرلمان من أجل دراستها وعرضها على التصويت التشريعي بصورة نهائية. وكان مجلس النواب العراقي قد صوّت في 12 يونيو/ حزيران 2023، على قانون الموازنة الاتحادية للأعوام 2023 و2024 و2025، في بادرة هي الأولى من نوعها في تاريخ البلاد من حيث حجم الموازنة وعدد السنوات المالية، بقيمة 197 تريليوناً و828 مليار دينار سنوياً، بعجز مالي قدره 63 تريليون دينار، لكن القرار منح الحكومة حق التعديل والمراجعة على موازنة كل عام وفقاً لما يتطلبه المشهد المالي للبلاد بما فيها أسعار النفط. قال مصدر حكومي في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن الموازنة العامة للدولة العراقية لهذا العام 2024 تحت مراجعة الحكومة، وسيتم إقرارها خلال جلسات مجلس الوزراء القادمة، لأنها في حاجة إلى تعديل جداولها وتقليص نسبة العجز المالي. وأوضح المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن وزارة المالية العراقية أرسلت جداول الموازنة قبل أكثر من شهر إلى مجلس الوزراء، وتم العمل على تسوية الخلافات المتعلقة بقيمة المشاريع وحجم الإنفاق الاستثماري.

وأشار إلى أن جداول الموازنة الثلاثية تتطلب مراجعة دورية في كل سنة مالية من أجل تعديل كلف المشاريع وحجم الرواتب والتعيينات والتقاعد وإدراج مشاريع جديدة. وأضاف، أن التعديلات الحكومية تشمل أيضاً تخصيصات الوزارات وموازنات المحافظات غير المرتبطة بالإقليم من دون المساس بالنصوص والبنود القانونية وسعر برميل النفط وأسعار الصرف كونها سارية منذ بداية العام الحالي. حملت اللجنة المالية في البرلمان العراقي، الحكومة العراقية مسؤولية تأخر إرسال الموازنة إلى مجلس النواب لغرض دراستها ومعرفة أبواب الصرف المالي وجداوله والقوانين التي أضيفت إليها قبل عرضها للتصويت النهائي. وقال عضو اللجنة معين الكاظمي، إن أرقام الموازنة المرتقب وصولها إلى البرلمان قد ارتفعت من 197 تريليون دينار العام الماضي إلى أكثر من 228 تريليوناً، وإن هذه الزيادة ستكون على الأرقام وليس البنود. وانتقد الكاظمي في تصريحات للصحافيين السبت، التلكؤ الحاصل من وزارة المالية في صرف مستحقات المحافظات المالية على الرغم من دخول الشهر الخامس من السنة، وهذا ما سبّب تعديل الكثير من المشاريع الخدمية في الدوائر البلدية والتعليمية والصحية. من جهته، أوضح النائب محما خليل، أن السنة الأولى من الموازنة الثلاثية واجب الالتزام بها، أما السنتان التاليتان 2024 و2025 فهما قابلتان للتغيير، لكن دخلت البلد حالياً في الشهر الخامس ولم ترسل الحكومة الموازنة إلى مجلس النواب رغم مطالبته بها. وقال خليل، في حديث صحافي، إن اللجان البرلمانية المعنية بالموازنة والمتمثلة باللجنة المالية ولجنة التخطيط الاستراتيجي حاولتا مع الجهات المختصة في الحكومة العراقية تذليل المعوقات أمام التغييرات في جداول الموازنة. وحمّل خليل، مجلس الوزراء العراقي مسؤولية تأخر إرسال الموازنة إلى البرلمان. يرى مختصون، أن نسبة العجز المالي في موازنة الدولة العراقية المرتقبة تقدر بحدود سبعة في المائة من إجمالي الحجم المالي لبنود الموازنة العامة وجداولها للعام الحالي التي تترقب التصويت عليها في أروقة مجلس الوزراء العراقي. وبين الباحث الاقتصادي، أحمد صباح، أن كثرة المشاريع المدرجة في جداول الموازنة التي تبلغ حوالي 1300 مشروع تمت إضافتها إلى موازنة 2024 ولم تكن واردة في موازنة 2023، بالإضافة إلى مليون موظف جديد تم تعيينهم في الوزارات والهيئات.

بروفايل

يعتبر وارن بافيت من بين أبرز قادة الأعمال، ويتمتع بشعبية كبيرة حول العالم، بسبب حكمته وإدارته الناجحة للشركات التي أوصلته إلى أن يصبح واحداً من أكثر المليارديرات شهرة، وبعمر 94 عاماً، أصبح تقاعده حديث الساعة

وارن بافيت

لندن ـ **العربي الجديد**

كان الاجتماع السنوي لشركة بيركشاير هاثاواي الأميركية القابضة التي يقودها المليارديرات وارن بافيت، استثنائياً، بعد وفاة نائب رئيس مجلس إدارة الشركة والذراع اليمنى لبافيت، تشارلي مونغر في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي عن عمر يناهز 99 عاماً، وسط تساؤلات عن آلية عمل الشركة من دون بافيت أيضاً، الذي بلغ 94 عاماً. وأنهى وارن بافيت، في مايو/ أيار 2021 سنوات من التكهنات بشأن من سيخلفه في منصب الرئيس التنفيذي لشركة بيركشاير هاثاواي بالقول إن غريغ أبل، الذي يشرف على أنشطة المجموعة عدا التأمين، سيتولى المسؤولية في حال تنحيه عن المنصب. وأبلغ بافيت شبكة «سي أن بي سي» حينها أن «المديرين متفقون على أنه إذا حدث شيء لي هذه الليلة، فسيكون غريغ هو من سيتولى المسؤولية صباح الغد». ويشغل أبل، وهو من مواليد مدينة إدمونتون الكندية، منصب نائب رئيس بيركشاير منذ عام 2018، بعد عشر سنوات من بناء وحدة بيركشاير هاثاواي للطاقة، لتصبح مزوداً رئيسياً للكهرباء في الولايات المتحدة. إلا أن بافيت يبدو أنه لم يتخذ قرار التقاعد بعد، حيث أنهى اجتماع، السبت، بقوله وفق وكالة «بلومبيرغ»: «لا أتمنى أن تأتوا في العام المقبل فحسب، بل أتمنى أن آتي أنا أيضاً في العام المقبل». وقام بافيت ومونغر، وفق «بلومبيرغ» بتحويل بيركشاير من مصنع نسيج فاشل إلى مجموعة عملاقة تشمل التأمين والطاقة والسكك الحديدية وحققت أرباحاً بالمليارات، فيما لفتت «الغارديان» البريطانية إلى أن محفظة الشركة الاستثمارية تضم حصصاً في شركات من «أبل» إلى «شيفرون»، قد يصل مخزونها إلى ارتفاعات جديدة. وخلال اجتماع السبت تساءل أحد الحاضرين كيف ستكون الثقافة في بيركشاير في عهد «أبل»، وهل سيتولى الأخير إدارة محفظة الأسهم التي كان بافيت يديرها؟ أجاب بافيت مازحاً: «سيُتخذ هذا القرار عندما لا أكون موجوداً». وإضافة إلى ثروته الكبيرة، وحنكته في إدارة الشركات، يكتسب بافيت شعبية كبيرة حول العالم بسبب نصائحه المالية، وفي كل عام، يتدفق عشرات الآلاف من المستثمرين إلى أوماها من جميع أنحاء العالم لمشاهدة بافيت وهو يجيب عن أسئلة المساهمين في الاجتماع السنوي لشركته. هذا العام، كما هو الحال دائماً، شارك بافيت أفكاره ليس فقط حول الأساسيات المالية وراء العديد من الشركات التابعة والمحافظ الاستثمارية لشركة بيركشاير، لكن أيضاً حول الطريق إلى حياة ناجحة. وسأل أحد المساهمين بافيت عن أحد أهم القرارات التي يمكن لأي مستثمر اتخاذها: متى يجب شراء أو بيع استثمار ما؟ أجاب بافيت وفق «سي أن بي سي» أنه لم يقم باستثماره الكبير في شركة أبل حتى شعر أن لديه فهماً كاملاً لسلوك المستهلك، وهو الفهم الذي توصل إليه بعد امتلاك العديد من الشركات الاستهلاكية الأخرى، الناجحة منها وغير الناجحة. النقطة المهمة بالنسبة للمستثمرين هي أن بافيت لا يشتري أي استثمار بناءً على المشاعر أو الاندفاعات. ولم يقم بالشراء إلا بعد أن قرر أن أيفون «ربما كانت المنتج الأعظم على الإطلاق». وحول النصيحة التي يرغب في مشاركتها ويعتقد أن الجميع بحاجة إلى سماعها، أجاب بافيت: «فكّر في الطريقة التي تريد أن يُقرأ بها نعيك، وابدأ في بناء حياة ستوصلك إلى هناك». وكشفت الشركة، يوم السبت، أنها باعت ما يقل قليلاً عن 20 مليار دولار من الأسهم في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، واشترت 2,7 مليار دولار خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، تراجعت قيمة محفظة أسهمها إلى 336 مليار دولار، من 354 مليار دولار في نهاية العام الماضي. وبحسب بيانات منظمي الأوراق المالية الأميركية التي نشرتها «فايننشال تايمز»، فإن «بيركشاير» باعت جزءاً كبيراً من حصتها في شركة أبل، وقالت الشركة إن مركزها في صانع أيفون بلغ 135,4 مليار دولار في الربع الأول، بانخفاض من 174,3 مليار دولار في نهاية عام 2023، مما يشير إلى أنها باعت ما يقرب من 115 مليون سهم في الشركة في بداية العام، أو 13 في المائة من مقتنياتها. بدأت شركة بيركشاير في تقليص ممتلكاتها في شركة أبل في أواخر ديسمبر/ كانون الأول، حيث باعت ما يقرب من 10 ملايين سهم.

ووفق «بلومبيرغ» حققت «بيركشاير» متوسط مكاسب سنوية بنسبة 20 في المائة من عام 1965 حتى عام 2022، أي ما يقرب من ضعف وتيرة مؤشر ستاندرد آند بورز 500.

أخبار

انكماش الصادرات الخليجية إلى الصين

كشفت بيانات رسمية عن انكماش صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين، بنسبة 10,85%، خلال الربع الأول من العام الجاري. وانخفضت تلك الصادرات إلى نحو 40 مليار دولار، مقارنة مع نحو 45 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2023؛ وفقاً لبيانات رسمية من الصين. وارتفعت قيمة واردات دول الخليج من الصين خلال المدة المحددة نحو 31 مليارا و84 مليون دولار، مقارنة مع 27 مليارا و64 مليون دولار في نفس الفترة من العام قبل السابق، بنسبة ارتفاع 12,46%. وسجل الفائض التجاري بين الدول 8 مليارات و965 مليون دولار لصالح دول الخليج خلال الربع الأول، مقابل فائض بقيمة 17,288 مليار دولار في الفترة المقارنة من عام 2023. واستحوذت السعودية على 35% من إجمالي الصادرات.

خسائر كبيرة للمزارعين في الشمال السوري

ألحقت العاصفة المطرية التي ضربت العديد من مناطق الشمال السوري خلال اليومين الماضيين أضراراً بالغة، ليس بمخيمات اللاجئين وحسب، بل أيضاً بالمحاصيل الزراعية في ريفي حلب وإدلب. ووفق الدفاع المدني السوري، فقد لحقت أضرار بأكثر من 200 دونم من الأراضي المزروعة بالخضراوات في شمال غرب سورية. وأشارت المنظمة إلى أن الأضرار طاولت الأراضي المزروعة بالخضراوات الصيفية، كالخيار والكوسا والبندورة في منطقة بحوري حتى بير الطيب غربيّ معرة مصرين بريف إدلب، من جراء الهطولات المطرية الغزيرة والسيول الناتجة منها. وشملت الأضرار مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في مناطق راعل وصندرة وشويرين والكفرة وتركمان بارح وبوزبدة وكدريش وتلعار وبحورته والجكة في ريف حلب الشمالي والشرقي، حيث تركزت هناك في

محاصيل الكمون والعدس والشعير والبانسون، كذلك لحقت أضرار بمحاصيل القمح.

نمو القروض المصرفية في عُمان

فاق إجمالي القروض والتمويل بالبنوك التجارية والنوافذ الإسلامية 30,6 مليار ريال بنهاية فبراير/ شباط الماضي، وينمو 2,7 بالمائة على أساس سنوي، حيث بلغ 30 مليارا و612 مليون ريال، مقارنة بنحو 29 مليار ريال. وأظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي العُماني، ارتفاع متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض بنسبة 3,4 بالمائة، حيث سجل بنهاية فبراير/شباط الماضي، ليصل سعر الفائدة إلى 5,542 بالمائة. وأشارت البيانات إلى ارتفاع مستوى السيولة المحلية في عُمان بنسبة 15,8 بالمائة، وبنحو 3,3 مليارات ريال عُماني لتصل إلى 23 مليارا و94 مليون ريال. وشهد إجمالي النقد المصدر تراجعاً بنسبة 1,9 بالمائة، إلى مليار و571 مليون مليار ريال بنهاية شهر فبراير/شباط الماضي، مقارنة بنحو مليار و602 مليون ريال بنهاية فبراير/شباط عام 2023. وارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي للريال العُماني بنهاية فبراير/شباط الماضي بنسبة 0,1 بالمائة، ليبلغ 114,6 نقطة. وارتفع عرض النقد بمعناه الضيق، ويتكون من إجمالي النقد خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب بالعملة المحلية بنسبة 6,9 بالمائة إلى 6 مليارات و117 مليون ريال.

أسواق عالمية

تتفاقم الضغوط على سلاسل المطاعم والمقاهي الأميركية الشهيرة، وسط المقاطعة التي تضرب حجم أعمالها وأرباحها، لتتكبد أسهمها خسائر بعشرات مليارات الدولارات، وسط قلق متزايد من أن ترسخ المقاطعة أنماطاً استهلاكية تؤثر عليها لسنوات طويلة

المقاومة الشرائية

شرائح المستهلكين تزيد قلق الشركات الأميركية من استمرار خسائر المقاطعة

متظاهرون يتجمعون أمام فرع ماكدونالدز وسط مدينة روتردام الهولندية، 28 إبريل 2024 (الأناضول)

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

ظلت شرائح الشباب من المستهلكين الذين انخرطوا في مقاطعة منتجات سلاسل المطاعم والمقاهي الأميركية الشهيرة الأكثر تأثيراً في أعمال هذه الشركات بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة المستمرة منذ نحو سبعة أشهر، وهو ما يقلق هذه الشركات التي تخشى امتداد الأضرار لفترات أطول وسط ترسخ المقاطعة لدى الكثيرين، ليس فقط في الدول العربية والإسلامية التي يشكل الشباب معظم سكانها، وإنما أيضا في المجتمعات العربية في دول المهجر بالغرب. وباتت المقاطعة تنتقل من فئات الشباب إلى من دونهم عمراً، لتجد أطفالاً يحدثونك بفخر عن المقاطعة باعتبارها نوعاً من مقاومة الاحتلال. الطفلة المغربية ريحانة التي كانت تتجول برفقة والدها في أحد المراكز التجارية الكبرى في العاصمة القطرية الدوحة تؤكد أن تناول وجبة سريعة من سلسلة مطاعم ماكدونالدز «يساوي الوقوف مع جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد إخوتنا الفلسطينيين». ريحانة، التي ولدت خارج المغرب، لم تبدأ بعد رحلتها المدرسية، هي واحدة من الكثير من الأطفال الذين ينتقدون مشهد أن يرتاد شخص ما، حتى لو كان قريباً لها، مقهى ستاربكس أو مطعم ماكدونالدز. وهي قد لا تدرك بلغة الحسابات مستوى تأثير ألا تشتري شيئا من سلسلة متاجر كارفور أو غيرها، حيث تصر على البدائل الموجودة، لكنها تتحدث بلغة الكبار عن مرامي تلك المقاطعة التي بدأت منذ بدء الحرب على غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ومثل الطفلة ريحانة التي تعيش في وسط عربي ويكسو الحماس وجهها وهي تتحدث عن فلسطين، فإن مئات آلاف ممن يعيشون في دول المهجر الأوروبية باتوا منذ نحو 7 أشهر بعيدين عن وجبات الأطفال التي تقدمها سلسلة مطاعم ماكدونالدز، متفاخرين وهم يسيرون بجانبها أثناء تظاهرات التضامن مع غزة في مدن أوروبية أنهم «مقاطعون لها لأنها تدعم إسرائيل»، كما يقول نوح ابن السنوات الثماني وتؤكد إليانا ابنة السنوات الست في مدينة آرهوس وسط الدنمارك في حديث مع «العربي الجديد». المقاطعة التي تحولت مع الأيام الأولى للحرب العدوانية على غزة باتت تعكس نفسها في تقارير سلاسل المطاعم والمقاهي الأميركية التي أشاح كثيرون بوجوههم عن منتجاتها. ففي تقريرها ربع السنوي لمارس/آذار الماضي، عبر الرئيس التنفيذي لشركة الوجبات السريعة الأميركية العملاقة ماكونالد كريس كيمبكزينسكي عن خيبة آماله حين تراجعت مداخيل الشركة العملاقة. ووفقا له، فإن مستهلكين كثر باتوا يمتنعون عن شراء البرغر والناغتس والبطاطس (البطاطا) المقلية، لأنهم غاضبون من قيام سلسلة المطاعم الإسرائيلية بتوزيع آلاف الوجبات المجانية على جنود الاحتلال في الأسابيع الأولى بعد بدء الحرب على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

توقعات استمرار المقاطعة أمر أقر به كيمبكزينسكي، برغم أنه في تصريحات، نقلتها عنه رويترز قبل أيام، عاد ليؤكد أن ماكدونالدز لا تتبنى مواقف داعمة لجيش الاحتلال، وألقى باللوم على ملاك فروعها من زملائهم الإسرائيليين. وشدد الرجل في منشور على موقع التواصل لينكدن (LINKEDIN) على أنه «طالما استمرت الحرب، فلا نتوقع تقدماً كبيراً»، على مستوى تراجع المقاطعة. عمليا، فإن ما قدمته أشهر الحرب هو استمرار المقاطعة الشعبية، بالتزامن مع تراجع نمو مبيعات ماكدونالدز في منطقة الشرق الأوسط والهند والصين في الربع الأول من العام الحالي بنحو النصف، أي من 8,8% في الربع السابق إلى نحو 4% عن الربع الأول للعام الحالي 2024. بل إن بعض المتضامنين الأجانب الذين كانوا يرتادون ستاربكس وماكدونالدز في السابق أصبحوا أيضا يقاطعونهما، تماماً مثل ما يقاطعون كل شيء «صنع في إسرائيل».

ويؤكد الناشط الدنماركي مورتن أبيلغورد أن «المقاطعة ليست جديدة في سياق الاحتجاج على سياسات بعينها، وهو أمر مشروع جرت ممارسته حتى بحق ماكدونالدز على مسائل أقل من الحرب الهمجية على غزة». كما تعرض العديد من مقاهي ستاربكس لوقفات احتجاجية أمامها، مثل ما هوجم العديد من مطاعم ماكدونالدز بالجرذان والفئران الحية، من بين أماكن أخرى في الدنمارك. ومنذ أن خرجت المقاطعة إلى العلن قبل أكثر من مائتي يوم، يبدو أن منحنى نمو المبيعات للشركات والسلاسل التي تُقاطع في تراجع، وباعتراف القائمين عليها، حيث يسارعون لتأكيد مواقف معارضة لما اتخذ منهم مع السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في محاولة لاستعادة المستهلكين الذين أداروا ظهورهم لهم، بل واصلوا الاحتجاج عليهم بشتى الوسائل.

ماكدونالدز على سبيل المثال عانت سابقا من فقدان السوق الروسية الكبيرة بعد أن ذهبت موسكو إلى ما يشبه تأميم سلسلة مطاعمها الروسية، إثر ضغوط هائلة من أجل أن تنسحب سلسلة المطاعم من أسواق روسيا بعد غزو الأخيرة أوكرانيا. أما أن تأتي حملات المقاطعة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، بعد تراجعها في روسيا والصين والهند، فتلك ليست بضربة سهلة للسلسلة، ذلك أن أسواق الشرق الأوسط، أو المنطقة العربية، ليست أسواقاً بلا قيمة لناحية المداخيل لدى ماكدونالدز وستاربكس. الأخيرة بدأت تستشعر ثقل الحرب على غزة في وقت مبكر، حيث في يناير/كانون الثاني الماضي أعلنت سلسلة مقاهي ستاربكس أنها تتوقع نمواً أقل، هذا برغم قيام نقابة مستقلة لموظفي الشركة بالتعبير عن دعمها الفلسطينيين.

الشركتان الأميركيتان حاولتا طيلة الأشهر الماضية تخفيف آثار الحرب على غزة على تسويقهما في المنطقة العربية وفي بعض دول الغرب التي تُقاطع فيها من مئات آلاف الأسر من أصول عربية ومسلمة مهاجرة. وأكدت السلسلتان في بيانات صحافية مراراً أن «المقاطعة المتعلقة بالحرب تتسم بالمعلومات الخاطئة وسوء الفهم»، ومع ذلك، تواصلت حملات المقاطعة وكأنها أمر اعتيادي في سياق التعبير عن مواقف واضحة من الحرب.

وتعتبر أستاذة إدارة الأزمات الدولية في جامعة آرهوس وسط غرب الدنمارك فيني يوهانسن أنه «بات من الصعب للغاية على الشركات الدولية أن تتجنب مثل هذه المضايقات السياسية»، بحسب تصريحات نقلتها صحف دنماركية في الشهر الماضي. ومسألة تعرض الشركات الكبيرة لانتقادات ليس بالأمر الجديد، فقد شهد العديد منها انتقادات واحتجاجات بسبب استمرارها في السوق الروسية، مثل «إيكو» للأحذية التي لم تغلق في روسيا، وهي تتعرض حتى اليوم لمضايقات واحتجاجات شعبية.

وبالنسبة ليوهانسن، فإن الشركات الكبيرة «تصعب عليها مواجهة الانتقادات، لأنه بغض النظر عما تقوله ماكدونالدز حول هذا الموضوع، سيعتقد شخص ما أنه يتصرف بشكل خاطئ. إذا نأوا بأنفسهم عن المطاعم الإسرائيلية، فإنهم يقولون أيضًا إنهم لا يدعمون إسرائيل». ومع أن ماكدونالدز انسحبت من السوق الروسية، مثل العديد من الشركات الأخرى، إلا أن الحرب على غزة لم تدفعها إلى ذات الموقف. ومع أن بعض المتحدثين باسم الشركات الكبيرة التي تُقاطَع يراهنون على عامل الزمن لتخبو تلك المقاطعة، إلا أن الواقع يشير إلى توسع نطاق تلك المقاطعة مع تكشف المزيد من جرائم الحرب المرتكبة في غزة. فعلى سبيل المثال، باتت المقاطعة الواسعة لستاربكس تحمل عواقب وخيمة لشركة القهوة العملاقة. فالسلسلة اضطرت إلى طرد أكثر من ألفي موظف. وأعلنت مؤخراً مجموعة الشايع، صاحبة امتياز ستاربكس في الشرق الأوسط، عن اضطرارها لبدء جولة جديدة من عمليات تسريح العمال، وفقا لما نقلت رويترز أخيراً عن مصادر في المجموعة. يأتي ذلك في أعقاب الانخفاض الكبير في مبيعات الشركة العملاقة في الشرق الأوسط، ويعود ذلك في المقام الأول لحملة المقاطعة واسعة النطاق والمعبرة عن تأييد غزة والفلسطينيين في مواجهة العدوان المتواصل على غزة. ومثل ماكدونالدز إسرائيل التي ذهبت بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى توزيع وجبات مجانية على جنود الاحتلال، فإن ستاربكس وقعت في فخ الدعم المالي لجيش الاحتلال، هذا برغم النفي، ولم تستجب الشركة لمطالب إظهار التضامن مع الضحايا في غزة، حيث أدى ذلك إلى مقاطعة كبيرة لستاربكس حول العالم، وليس فقط في الشرق الأوسط. انتشار الأخبار بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 عن قيام سلسلتي ماكدونالدز وستاربكس بإبداء تعاطف ودعم لجنود الاحتلال، وعدم التراجع رسميا عن تلك الأخبار المتعلقة بامتيازات لجنود الاحتلال برغم أهوال الحرب في غزة، تزامن أيضا مع تصاعد الدعوات لمقاطعة نستله الفرنسية وكوكا كولا وغيرهما من العلامات التجارية. ومنذ ذلك الحين، تضرب المقاطعة بحق العديد من شركات الأغذية والمشروبات العالمية نسب النمو في بعضها. وتعترف ماكدونالدز على سبيل المثال بتأثير ما تسميه «الصراع الحالي بين إسرائيل وغزة» على مبيعات السلسلة في بعض أنحاء العالم. ونقلت وسائل إعلام، بينها مجلة فوربس الأميركية، عن الرئيس التنفيذي للشركة كريس كيمبزينسكي قوله: «طالما أن هذه الحرب مستمرة، فإننا لا نتوقع أن نرى أي تقدم كبير»، في إشارة إلى الأسواق في الشرق الأوسط وغيرها حيث تتراجع المبيعات. ووفقا لفوربس، فإن حوالي 10% من مطاعم ماكدونالدز هي منتشرة في الشرق الأوسط، وهذا يتوافق مع ما يصل إلى نحو 18 ألف مطعم. الخسائر التي تُمنى بها الشركات التي تستشعر المقاطعة، وتحاول الالتفاف عليها تارة بتغيير اسم المنتج أو شكله، وسط تصد للناشطين وداعمي استمرار المقاطعة، ليست فقط على مستوى المداخيل والمبيعات. فبعض أهم الخسائر هي تلك المرتبطة بتراجع سمعة ومكانة تلك الشركات على مستوى ثقة المستهلكين بها، حيث ينعكس ذلك، وفقا لتقرير نشرته فوربس في بداية فبراير الماضي، في تراجع أسهم بعضها، مثل ستاربكس التي عانت من تراجع في الإيرادات المتوقعة. وأصرت ستاربكس على أن التراجع «مرتبط بالتصورات الخاطئة لموقفنا بشأن الصراع (الحرب على غزة)»، وهو اعتراف ضمني بتأثير المقاطعة، وتراجع الطلب عليها في أسواق رئيسية. ويخلق ذلك ما تسميه سلسلة المقاهي العالمية «تحديات في مستوى التوقعات للربع الثاني»، معترفة بصعوبة الوضع المالي. انخفاض الإيرادات فيه تذكير للشركات التي تُقاطَع بأن مواقفها التي تكررت في ازدواجية الموقف من الفلسطينيين والاحتلال والذهاب نحو إبداء تعاطف مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وعدم الاكتراث بالضحايا الفلسطينيين باتت تكلف الشركات في منطقة لا تنسى مواقفها بسهولة.

> 10% من مطاعم ماكدونالدز منتشرة في الشرق الأوسط

ستاربكس تخسر 38 مليار دولار

خسرت سلسلة مقاهي «ستاربكس» نحو 38 مليار دولار من قيمتها السوقية منذ إطلاق دعوات المقاطعة التي تلت اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة، بحسب «بلومبيرغ»، حيث تفاقمت الضغوط على سهم الشركة مع إعلانها عن نتائجها المالية للربع الأول، الذي شهد أول انخفاض فصلي لمبيعاتها منذ أكثر من ثلاث سنوات، ما أدى إلى هبوط سعر سهمها 16% خلال الجلسة الأولى عقب الإفصاح عن النتائج، الأربعاء الماضي.

91% من صادرات إيران إلى الصين نفطية

طهران ـ **العربي الجديد**

قال رئيس غرفة التجارة الإيرانية الصينية مجيد رضا حريري، إنّ 91% من الصادرات الإيرانية إلى الصين هي من المنتجات النفطية. وأضاف حريري، وفق ما نقلت وكالة مهر الإيرانية للأنباء، أمس الأحد، أن «أكثر من 33% من الصادرات غير النفطية ذهبت إلى الصين أيضاً خلال السنوات الماضية... هذا البلد يشكل أكبر سوق لبضائعنا التصديرية». وتابع: «في ما يتعلق بتركيبة صادراتنا، فإن أكثر من 80% من السلع المصدّرة إلى جميع الدول، بناءً على إحصائيات الجمارك، تستند إلى المواد النفطية والمعادن وبيع المواد الخام، باستثناء صادراتنا إلى العراق وأفغانستان، التي كانت منتجات مصنعة». وأشار إلى أنه تم اتخاذ خطوات قبل حوالي خمس سنوات لرفع الحواجز والعقبات أمام تصدير السلع المصنعة إلى الصين، لافتاً إلى أن «90% من صادرات بلادنا إلى الصين خلال العام الماضي كانت من المنتجات الخام البتروكيماوية والمعدنية، بينما اتجهنا في السنوات الأخيرة إلى تصدير السلع غير النفطية من خلال العثور على أسواق متنوعة في هذا البلد».

وأضاف: «نحن بصدد إيجاد سوق لمنتجات مثل عصائر الفواكه والأحذية المصنوعة يدوياً والحلويات والشوكولاته، فضلاً عن أدوات المطبخ المصنوعة من البوليمر، كما ركزنا على بيع الملابس الرجالية ذات العلامات التجارية الموثوقة».

ناقلتا نفط ترسوان قرب ميناء إيراني، 12 مارس 2017 (عطا كيناري/ فرانس برس)

ارتفاع صادرات الصين من الهواتف الذكية

متسوقون يستعرضون الهواتف داخل احد المتاجر الرئيسية لـ«هواوي» في بكين، 25 سبتمبر 2023 (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

ارتفعت صادرات الصين من الهواتف الذكية بنسبة 6,5% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام الجاري 2024، لتبلغ 69,3 مليون وحدة، وذلك رغم القيود الأميركية على التكنولوجيا الصينية في إطار الحرب التجارية الدائرة بين أكبر اقتصادين في العالم. وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» أن هذا هو الربع الثاني من النمو على التوالي، مما يضيف زخماً إلى تعافي السوق، وفقاً للتقرير الصادر عن شركة أبحاث السوق العالمية «إنترناشيونال داتا كوربوريشن». وشهد السوق أرقاماً أفضل من المتوقع للصادرات، مدفوعة بالنمو القوي على الطلب لمنتجات كل من شركتي «أونور» و«هواوي».

وعلى العموم، قفز نمو سوق الأجهزة القابلة للطي في الربع الأول بنسبة 83% على أساس سنوي، مسجلاً حجم صادرات بلغ 1,86 مليون وحدة. ووفق تقرير شركة أبحاث السوق فإن الجهود المبذولة للحد من زيادات الأسعار للعملاء، بجانب تقديم الخصومات في بعض الأحيان، ساهمت في عدم ارتفاع أسعار المنتجات كثيراً، إلا أن الأسعار زادت بنسبة طفيفة خلال إبريل/ نيسان الماضي وبأبطأ وتيرة في ثلاثة أشهر. وفي الحالات التي ارتفعت فيها الأسعار، كان ذلك نتيجة الزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج.

أوروبا وجهة أولى للغاز المسال الروسي

موسكو ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات صادرة عن شركة «كبلر» التي ترصد تدفقات النفط والغاز العالمية أن روسيا وجهت، في إبريل/نيسان الماضي، 46% من صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى السوق الأوروبية، لتبقى القارة العجوز بذلك هي الوجهة الرئيسية لها رغم مناقشة بروكسل فرض حظر على استيراده. ومع ذلك، أظهرت بيانات الشركة التي حصلت عليها صحيفة «آر بي كا» الروسية، وأوردتها أمس الأحد، أن حصة أوروبا من الغاز الطبيعي المسال الروسي تراجعت بنسبة 15% مقارنة بمارس/آذار الماضي، مقابل ازدياد الإمدادات إلى الوجهات غير المحددة بنسبة 18%. ونقلت الصحيفة عن مسؤول تحليل أسواق النفط في «كبلر» فيكتور كاتونا قوله: «لا يزال مشروع يامال للغاز الطبيعي المسال (في القطب الشمالي) يوجه كمياته بصورة أساسية إلى أوروبا مع أدنى الإمدادات إلى آسيا».

وتظهر الإحصاءات أن حصة هذا المشروع في إمدادات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى الاتحاد الأوروبي بلغت 95% بواقع 1,25 مليون طن. وكذلك تبلغ حصة «يامال» في الإمدادات إلى الموانئ التي لم تُحدَّد 75% بواقع 0,43 مليون طن. أما حصة الغاز المسال الروسي المصدر إلى آسيا، فبلغت نحو الثلث بواقع 34%، وهو مستوى مارس/آذار نفسه. وجاءت حصة مشروع «سخالين-2»، المورد الرئيسي للغاز الطبيعي المسال إلى آسيا، بواقع 0,89 مليون طن وجهها إلى المستهلكين في اليابان وكوريا الجنوبية والصين، ما يعادل 93% من الإمدادات الروسية إلى الأسواق الآسيوية.

وبلغ مجموع صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال في إبريل/نيسان 2,84 مليون طن بتراجع نسبته 1,5% مقارنة بالشهر السابق له، ولكن هذا الرقم يقارب معدل إبريل/نيسان 2023. كما تشير بيانات «كبلر» إلى أن إجمالي صادرات الغاز المسال الروسي ازداد بنسبة 3,1% إلى 11,53 مليون طن خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024. ورغم أن الاتحاد الأوروبي فرض في نهاية عام 2022 وبداية عام 2023 حظراً على استيراد النفط الروسي ومنتجاته، لم تمس القيود إمدادات الغازين، المورد عبر الأنابيب والمسال. ومع ذلك، تراجعت حصة الغاز الطبيعي الروسي في واردات الاتحاد الأوروبي من أكثر من 40% في عام 2021 إلى 8% فقط في عام 2023، بما في ذلك نتيجة لتعطل الإمدادات عبر أنابيب خط «السيل الشمالي» بعد تفجيرها. وتبلغ حصة الغاز الروسي في واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز نحو 15% شاملة الغاز المسال، وفق مجلس الاتحاد الأوروبي.

منشأة للغاز الروسي في مدينة نوفي يورنغوي، 10 مايو 2020 (Getty)

رؤية

خطوات ضروريّة لحماية ذهب لبنان

علي نور الدين

أظهرت ميزانيّة المصرف المركزي اللبناني ارتفاع قيمة احتياطات الذهب التي يملكها المصرف إلى حدود 21,66 مليار دولار في منتصف شهر نيسان/ إبريل الحالي، مقارنة بـ20,32 مليار دولار في بداية هذا الشهر. بهذا الشكل، حقّق المصرف زيادة في قيمة احتياطات الذهب بنحو 1,34 مليار دولار، أو بنسبة 6,6%، خلال فترة قصيرة لم تتجاوز النصف شهر.

من المعلوم أن المصرف المركزي لم يبادر خلال هذه المدّة إلى شراء أي احتياطات جديدة من الذهب، بل نتجت هذه الزيادة عن إعادة التقييم الدوريّة لاحتياطات الذهب الموجودة أصلًا، وفقًا للأسعار الرائجة عالميًا. أي بمعنى أوضح، نتجت هذه الزيادة عن ارتفاع قيمة أونصة الذهب في أسواق العالم خلال النصف الأوّل من شهر إبريل بأكثر من 132 دولارًا أميركيًا، ما رفع قيمة الأونصة إلى نحو 2381 دولارًا بحلول منتصف الشهر.

فمنذ بداية هذه السنة، تستمر أسعار الذهب العالميّة بتسجيل ارتفاعات متتالية، وسط إقبال كثيف على المعدن الأصفر بوصفه الملاذ الآمن، في ظل الاضطرابات الجيوسياسيّة المتعدّدة. كما يشهد الذهب طلبًا كثيفًا من جانب العديد من المصارف المركزيّة، وخصوصًا الصين، لتقليص الاعتماد على الاحتياطات المدولرة التي يمكن أن تخضع ذات يوم للعقوبات أو القيود التجاريّة الأميركيّة. أمّا التحوّط من التضخّم واحتمالات خفض الفائدة خلال هذه السنة، فساهما بدفع المستثمرين أيضًا بالاتجاه نفسه. إلا أنّ مسار الارتفاع في قيمة احتياطات الذهب في المصرف المركزي اللبناني لم يبدأ هذه السنة. فأواخر شهر أكتوبر/ تشرين الأوّل 2019، أي في بدايات الأزمة الاقتصاديّة اللبنانيّة، لم تكن قيمة هذه الاحتياطات تتجاوز حدود الـ13,96 مليار دولار. وهذا ما يعني أن المصرف المركزي حقق ربحًا دفتريًا بقيمة 7,7 مليارات دولار جرّاء ارتفاعات أسعار الذهب منذ ذلك الوقت.

ومن المعلوم أن أسعار الذهب العالميّة كانت قد شهدت طوال السنوات الأربع الماضية سلسلة من الارتفاعات المتلاحقة، بعد الأزمة الاقتصاديّة التي طرأت بعد تفشّي وباء كورونا، ومن ثم معدلات التضخّم المرتفعة بعد فتح الأسواق وزيادة الضغط على سلاسل التوريد. وكذلك ساهمت الحرب في أوكرانيا وأزمة المصارف الغربيّة في تشجيع المستثمرين على اقتناء الذهب للهروب من حالة عدم اليقين التي خيّمت على الأسواق الماليّة.

في النتيجة، باتت احتياطات الذهب تشكّل اليوم أكثر من ثلثي موجودات المصرف المركزي السائلة أو القابلة للتسييل، حيث تقتصر قيمة الاحتياطات بالعملات الأجنبيّة على نحو 9,85 مليارات دولار فقط. مع الإشارة إلى أنّ النظام المالي المحلّي بات عاجزًا عن استقطاب الودائع الجديدة الطويلة الأجل منذ بدء الأزمة المصرفيّة في أواخر العام 2019، وهو ما حدّ من قدرة المصرف المركزي على تلقّي توظيفات جديدة بالعملات الأجنبيّة من المصارف منذ ذلك الوقت.

كل هذا المشهد، يفرض على لبنان اليوم الالتفات إلى الخطوات المطلوبة لحماية احتياطات الذهب من أي مخاطر محتملة. إذ يعتقد كثير من اللبنانيين أنّ احتياطات الذهب محصّنة بموجب القانون الذي يمنع التصرّف بها بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا بنص تشريعي صريح يصدر عن مجلس النوّاب. وبهذا الشكل، لا يملك أحد داخل المصرف المركزي صلاحيّة عقد أي صفقة تُفضي إلى بيع أو رهن الذهب، للتصرّف بقيمته على النحو الذي استنزف احتياطات العملات الأجنبيّة.

غير أنّ المخاطر الجديّة التي تحيط بالذهب، والتي يفترض الحذر منها، لا ترتبط بإمكانيّة التصرّف به محليًا. لفهم هذه المخاطر، من المهم الانتباه إلى أنّ نحو ثلث احتياطات الذهب مودعة في خزائن الولايات المتحدة الأميركيّة، في قلعة «فورت نوكس»، بينما أبقى لبنان على ثلثي هذه الاحتياطات في خزائن مصرف لبنان في بيروت. وهذا ما يفترض أن نلحظه بحذر شديد جدًا، بالنسبة إلى دولة متخلّفة عن سداد ديونها السياديّة منذ أكثر من أربع سنوات.

على هذا الأساس، من المتوقّع أن يحاول حملة سندات اليوروبوند، أي سندات الدين السيادي بالعملات الأجنبيّة، الحجز على احتياطات الذهب من خلال الدعاوى أمام محاكم نيويورك، التي تملك صلاحيّة البت بهذه الدعاوى بحسب عقود إصدار السندات. كما من المتوقّع أن تطاول الدعاوى نفسها الاحتياطات بالعملات الأجنبيّة، التي أودعها المصرف المركزي في المصارف المراسلة الأميركيّة. ومن المعروف أن الدولة اللبنانيّة لا تملك أي أصول أخرى في الخارج، باستثناء الأصول الدبلوماسيّة التي تملك حصانة خاصّة.

الحديث عن مخاطر دعاوى حملة السندات، يكتسب أهميّة خاصّة في هذه المرحلة بالتحديد. فالدائنون الأجانب لم يبادروا إلى التحرّك أمام المحاكم الأميركيّة حتّى هذه اللحظة، بانتظار جمع أكبر قدر ممكن من الأوراق القانونيّة ضد لبنان، أو بانتظار الاتفاق على إعادة هيكلة الديون قبل تكبّد كلفة الدعاوى. لكنّ عقود إصدار السندات تفرض على الدائنين المطالبة القانونيّة بالفوائد قبل مرور خمس سنوات على التخلّف عن الدفع، أي قبل شهر مالرس/ آذار المقبل، تحت طائلة خسارة هذا الحق القانوني. وهذا ما يعني أن الدخول في المعركة القانونيّة بين لبنان والدائنين بات أقرب من أي وقت مضى.

على هذا النحو، وعند بدء المطالبات القانونيّة خلال أقل من سنة، سيكون على لبنان الدفاع عن أصول مصرفه المركزي، الموجودة في الولايات المتحدة، ومنها الذهب. وبمعزل عن قدرة الدائنين على مصادرة هذه الأصول، قد يتم استخدام الدعاوى والملاحقات القضائيّة كوسيلة ضغط خلال مسار التفاوض على إعادة هيكلة الديون، لإجبار لبنان على تقديم تنازلات قبل صدور الأحكام النهائيّة. من الناحية القانونيّة، تعطي اجتهادات محاكم نيويورك حصانة معيّنة لأصول المصارف المركزيّة الموجودة في الولايات المتحدة في وجه ملاحقات دائني الحكومات. لكن هذه الحصانة مرتبطة بقدرة المصرف المركزي على إثبات استقلاليّته الماليّة، وبانسجام عمليّاته مع المهام التقليديّة التي تقوم بها المصارف المركزيّة في العادة.

لهذا السبب، من الطبيعي أن يحاول الدائنون الأجانب تخطّي هذه الحصانة عبر التصويب على بعض الممارسات المحاسبيّة الملتبسة التي قام بها حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة، والتي عملت على تحويل خسائر المصرف المركزي إلى التزامات على الدولة اللبنانيّة. كما سيحاولون التصويب على بعض أعمال التحايل المحاسبي التي استخدمها سلامة لإخفاء هذه الخسائر على مدى سنوات طويلة، قبل كشفها بعد الانهيار المالي.

في مواجهة هذه المخاطر، على لبنان اتخاذ بعض الخطوات البديهيّة لحماية احتياطات الذهب التي يملكها مصرفه المركزي. ومنها على سبيل المثال بدء العمل على استعادة الذهب المودع في الولايات المتحدة، لتفادي وضعه تحت أي ملاحقات أو حجوزات قانونيّة محتملة. كما يمكن أيضاً تقييم جدوى استخدام جزء من احتياطات العملات الأجنبيّة، المودعة في مصارف الولايات المتحدة، في عمليّات شراء للذهب، لتفادي وضع الحجوزات على هذه الاحتياطات.

وفي الوقت نفسه، من المهم بدء العمل على معالجة معايير الإفصاح المالي التي يعتمدها المصرف المركزي، مع التركيز الشديد على الفصل، قدر الإمكان، بين ميزانيّة المصرف وميزانيّة الدولة اللبنانيّة. وبعبارة أوضح، ثمّة حاجة لإعادة النظر بخطوة تسجيل خسائر المصرف كالتزامات على الدولة اللبنانيّة، وهي الخطوة التي يمكن استعمالها للطعن بالاستقلاليّة الماليّة للمصرف المركزي. فإبقاء هذا الربط بين الخسائر والتزامات الدولة اللبنانيّة، سيفتح الباب أمام وضع اليد على أصول المصرف المركزي، من دون أن تتمكن الدولة من تسديد هذه الخسائر كما يراهن البعض.